مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767 | المجلد 08 / العـدد: 02 (2022)، ص 543- 558

معالم الهيمنة الأيديولوجية للنظام السياسي في برامج الرأي في القنوت التلفزيونية الخاصة

The features of the ideological hegemony of the political system in the opinion programs on the private TV channels

سهيلة سلماني

[1] جامعة البليدة2 لونيسي علي (الجزائر)، s.slamani@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/11 تاريخ القبول: 2022/11/12 تاريخ النشر: 2022/12/28

ملخص:

تشكل برامج الرأي عمود الشبكات البرامجية في القنوات التلفزيونية الخاصة، ورغم الأهمية القصوى التي أولتها القنوات التلفزيونية الخاصة إلى هذا النوع من البرامج منذ ميلادها إلا أنها في إطار قانوني هش للقطاع السمعي البصري كانت تتأثر في كل مرة بالسياق السياسي المرتبط بشكل أساسي بالأحداث السياسية التي مرت بها الجزائر في السنوات الأخيرة، نقترح في هذه المقالة قراءة ومناقشة لمجموعة من المؤشرات المتعلقة بإشكالية العلاقة بين تطور السياق السياسي وعلاقته بالقنوات الخاصة.

كلمات مفتاحية: القنوات التلفزيونية، برامج الرأي، الهيمنة الأيديولوجية .

Abstract:

Opinion programs constitute the pillar of the programmatic networks of private television channels, and despite the paramount importance that private television channels have attached to this type of program since its inception, it is within a fragile legal framework for the audiovisual sector that it was affected every time by the political context linked primarily to the political events that they experienced. Algeria in recent years,

In this article, we propose an analytical reading and discussion of a set of indicators and ideas related to the problematic relationship between the development of the political context and its relationship to private channels.

Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يصف بيار بورديو التلفزيون بأنه أداة هائلة للحفاظ على النظام الرمزي في أي بلد لا سيما في البلدان التي لطالما كان نظامها السياسي يتحكم في كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، ولعل الجزائر واحدة من هذه البلدان التي أحكمت قبضتها على التلفزيون بعد استقلال الجزائر وبقيت آثار ذلك في كل المراحل التي عرفها تطور القطاع حتى بعد السماح بتحريره بعد ثورات الربيع العربي، وتعتبر برامج الرأي في هذه القنوات عاكسة إلى حد بعيد لطبيعة العلاقة التي تحكم هذه القنوات التلفزيونية بالنظام السياسي خاصة في سياق مليء بالتغيرات و الأحداث الكبيرة لا سيما الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019.

1. لمحة موجزة عن نشأة القنوات الخاصة في الجزائر: قنوات "جزائرية" بتحفظ:

في فيفري 2011 تم رفع حالة الطوارئ في الجزائر في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية المستوحاة من الأحداث التي جرت في العديد من البلدان العربية تحت تأثير الربيع العربي، وبعد شهرين أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن جملة من الإصلاحات السياسية، في الواقع، في خطابه العام الموجه إلى الأمة في 14أفريل 2011، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أعلن عن نيته للشروع في الإصلاحات السياسية من أجل تعميق المسار الديمقراطي. هذه الإجراءات التي ارتبطت برفع حالة الطوارئ كإجابة للسلطة الجزائرية للاحتجاجات المكثفة في البلد منذ بداية عام 2011.(l'homme, 2012, p. 5)، مباشرة بعد هذا الإعلان، لم ينتظر العديد من الخواص ظهور القوانين التي تنظم القطاع وبادروا بإنشاء قنوات من الخارج لعل من أهمها قناة الشروق tv العامة التي انطلق بثها التجريبي في أول نوفمبر من عام 2011، وقناة النهار tv الإخبارية التي انطلق بثها التجريبي في السادس من مارس 2012. وفي وقت قياسي ظهرت مجموعة كبيرة من القنوات منها

القنوات العامة على غرار الشروق tv، وهي Kbc،الجزائرية وان ، دزايرtv ، بورtv والقنوات المتخصصة في الأخبار على غرار النهار tv كالشروق نيوز ، دزاير نيوز ، أو متخصصة في مجالات أخرى كالرياضة على غرار الهداف، و المرأة مثل قناة سميرة ، وقنوات أخرى متخصصة في الإعلانات دزاير 24 و دزاير03 ،) وقناة جرجرة الخاصة بالأطفال، وتكاثرت هذه القنوات بشكل ملفت للانتباه في فترة وجيزة جاوزت الخمسين قناة.

وتبقى نشأة أولى القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر حقيقة غير مسبوقة في تاريخ وسائل الإعلام في الجزائر، للسبب التالي: لقد خلقت قبل ولادة القانون السمعي البصري .لولا الثورات في بعض البلدان العربية، لما كان فتح القطاع السمعي البصري للقطاع الخاص ممكناً بلا شك .وهذا يدل على ثقل العوامل الخارجية في القرارات التي تتخذها السلطات الجزائرية لإجراء إصلاحات في قطاع الإعلام لذلك فإننا أما فتح مفروض وليس إرادي، والذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه بموجب القانون الأساسي لعام 2012 الذي نص صراحة على إمكانية قيام رجل أعمال جزائري خاص بإنشاء قناة تلفزيونية أو محطة إذاعية .القانون المرئي والمسموع الجديد، المنشور في الجريدة الرسمية في 16 آذار / مارس، يرسخ هذا الحق، على الأقل من الناحية القانونية لإمكانية دخول القنوات التلفزيونية الموجودة تحت غطاء القانون الجزائري. حيث ظل يتحفظ كل من يتطرق إلى موضوع القنوات الخاصة بنسبتها إلى الجزائر، انطلاقا من عدة أسباب: **أولها** أنها لا تخضع للقوانين الجزائرية باعتبار أن نشأتها كانت من الخارج ما يخلق وضعية متناقضة أين تبث قنوات تابعة للقانون الأجنبي مضامين جزائرية تجاه مشاهدين جزائريين، دون أن يؤطر أي قانون نشاطها داخليا. (جمال ، 2014).

بالإضافة إلى ذلك لم تتوقف السلطة السياسية بوصف هذه القنوات بالفوضوية وتدعو في مناسبات كثيرة إلى تطهيرها، وتصفها بالقنوات "غير الشرعية"، فجل القنوات الخاصة في الجزائر تنشط وتشتغل على أساس أنها أجنبية لديها مكاتب في الجزائر، ويبدو

أن السلطة التي تنعتها بنفس الطريقة قد استغلت هذا الوضع وأصبحت تستخدمه بما يتوافق مع مصلحتها، وأي قناة تخرج عن الحدود التي رسمتها السلطة يكون جزاؤها الغلق أو التجميد في ظل غياب قانون ينظم القطاع ويضمن لها حق الطعن أو التقاضي عند جهة قضائية.

من جهة أخرى يصف البروفيسور بلقاسم مصطفاوي هذه القنوات بالقنوات التجارية منذ بداية نشأتها"أجهزة التلفزيون التجارية الخارجية"،موضحا علاقتها بالنظام حيث عرفت اثنتان منهما بسجن أصحابها. وتمثل اثنتين من بين القنوات الخمس التي حصل تعلى موافقة تمثيل مكتبي في الجزائر لعلي حداد ومحي الدين طحكوت المتورطان في قضايا فساد مرتبطة بنظام بوتفليقة تحت طائلة العدالة.(Moustefaoui, 2019)، بالإضافة إلى أهدافها التجارية لا سيما تلك التي فتح لها الجزائريون أبواب بيوتهم لتستفيد من حصص إشهارية ضخمة دون أي أن ينعكس ذلك على نوعية برامجها.

تجدر الإشارة إلى أن عددا معتبرا من القنوات التلفزيونية الخاصة التي نشأت في فترة وجيزة كان مآلها التوقف لعدة أسباب أغلبها أسباب مالية باعتبار أن القطاع السمعي البصري يحتاج إلى استثمارات ضخمة، لا سيما في غياب معالم قانونية واضحة لممارسة النشاط السمعي في الجزائر، وغياب قانون للإشهار وعدم استفادتها من الدعم الحكومي، وبعضها كانت قد أنشئت لتؤدي أغراضا محددة منها القنوات التي جاءت لمساندة بوتفليقة في حملته الانتخابية.

ومن القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة المتوقفة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

Berbère Jeunesse · Berbère Music· Dzaïr News · Dzaïr TV · Alasr TV · Jil TV · KBC · L'Index TV · Al Makam TV · Atlas TV · CMM · Djurdjura Atfal · Echorouk 2 · Echorouk+ · Elhrayer TV · El Watan DZ · Ennahar Documentaires · Gouraya TV · Kawaliss · Khalifa TV · Lehrayer TV · Le Président · L'Espoir · Salam TV · Sihati DZ · Stade News · Wiam TV

ومن بين القنوات التي توقفت والمشار إليها أعلاه تظهر قناة الوطن كواحدة من القنوات التي تم غلقها من قبل السلطة ممثلة في وزارة الاتصال، لأسباب تتعلق بعدم احترام القناة لرموز الدولة في حصص الرأي ،" وذلك بعد أسبوع من تحريك وزارة الاتصال لدعوى قضائية ضد القناة في أعقاب بثها حوارا مع أمير ما كان يسمى "الجيش الإسلامي للإنقاذ"، مدني مزراق، أساء فيها إلى رموز الدولة"(الشروق، 2015).

فيم تعرضت قنوات أخرى لقرار التوقيف ولكن لفترة محددة كما هو الشأن بالنسبة لقناة البلاد ولكن لمدة أسبوع واحد، اعتبارًا من 24 أغسطس2021عند منتصف الليل. وتذكر الوزارة في حالة هذه القناة "انتهاكات مرتبطة بعدم التزامها بالتوصيات في إطار حماية الأطفال والقصر أثناء بث برامجها". أخيرًا، يجب أن نتذكر أن قناة " Lina TV " كانت أيضًا مغلقة قبل أسبوع (16 آب) بشكل نهائي. وكانت الوزارة قد أشارت إلى أنه ليس لديها "اعتماد مسبق لممارسة نشاطها السمعي البصري في الجزائر" ,EL WATAN) 2021).

2. القنوات التلفزيونية الخاصة والعلاقة المعقدة مع النظام:

يرى بورديو أن رأس المال يبسط سلطته الرمزية من خلال أدوات عدة يأتي في مقدمتها التليفزيون فهو خير شاهد على العنف الرمزي للرأسمال السلطوي، ويساعد على ذلك تدني المستوى الثقافي والمعرفي للمشاهدين الذين يميلون إلى التسليم بمصداقية ما يعرض عليهم دون تمحيص. التليفزيون أصبح وسيلة تأتي لتصدير المعلومات كوجبات خفيفة وسريعة مقترنة بأيديولوجيات مكثفة، بل أن التلفزة أداة للقمع. يقول بورديو " ومثل الخيط في الإبرة فإن التلفزيون الذي يسعى لأن يكون أداة لتسجيل الأحداث يصبح أداة لخلق الواقع (القوسي، 2016، صفحة 61).

تصلح هذه القاعدة على الأرجح للحديث عن التلفزيون في كل دول العالم فمنذ عشرات السنين كان شارل ديغول لا يترك مناسبة يتغزل بقوة هذه الوسيلة (أعطني هذه الشاشة الصغيرة، وأنا أغير الشعب الفرنسي) وكان ذلك لتأكيد دور التلفزيون في بناء

المجتمعات وتأثيره الفعال في تغيير الاتجاهات والمواقف والآراء وربما القيم. (سهام،2015، ص 300).

مع دخول التلفزيون عصر الفضاء والبث المباشر خرج القطاع الخاص من قمقم القطاع الحكومي ليجد له متنفسا له ولإمكاناته المادية الكبيرة، سواء عبر البث المباشر من دول أخرى واختراق الجمهور المحلي في المنطقة العربية، أو عبر عجز الحكومات العربية بإعلامها الرسمي عن مواجهة هذا الكم الهائل من البث المرئي الوافد، مما دفع الحكومات العربية تدريجيا للسماح للقطاع الخاص بقول كلمته أخيرا في عصر القنوات الفضائية والسماء المفتوحة.(عبد الكافي، 2006)

وتعتبر الدول العربية أكثر الدول التي أحكمت سيطرتها على التلفزيون واعتبرته قوانينها كرمز من رموز السيادة وحتى لما أطلقت الكثير من هذه البلدان قنوات فضائية. لكن هذه القنوات كانت نسخة طبق الأصل من القنوات الأرضية بهذه الدول، ونستطيع أن نرصد عددا من الملاحظات التي تمثل ملامح مشتركة لهذه القنوات (الغضبان،2010،ص45)

أولا: تكرس هذه القنوات كل كلمة فيها للدعاية لنظام الحكم في هذا البلد أو ذاك. وبدقة أكبر فإن مهمة هذه القنوات الرسمية الأرضية منها والفضائية تنحصر في الدعاية المباشرة والساذجة في كثير من الأحيان لشخص الحاكم وحاشيته المقربة، وتقديمه للجماهير باعتباره الحاكم العادل الذي يقود بلاده بالحكمة، والعبقري الذي يستلهم العالم كله الأفكار والآراء الصائبة منه.

ثانيا: تتجاهل هذه القنوات أبسط القواعد والمعايير المهنية سواء في الحياد أو في الموضوعية أو التدفق الحر للأخبار أو العرض المتوازن لوجهات النظر المختلفة.

ثالثا: تمنع هذه القنوات الشخصيات المعارضة لنظام الحكم من الظهور على شاشاتها، ليس فقط في البرامج السياسية بل يمتد هذا المنع عادة إلى جميع البرامج الثقافية وحتى الترفيهية، كما تتجاهل هذه القنوات نشاط هذه الشخصيات وأخبارهم، وبطبيعة الحال تتجاهل نشاط قوى المعارضة السياسية.

ولقد اتفق الباحثون على أن ثمة علاقة وثيقة بين الأيديولوجيا الفكرية السائدة وبين سياسات وسائل الإعلام ومنظومة القيم التي تحكم أداءه حيث أشار الباحثون إلى أن كل مجتمع تحكمه رؤية فلسفية وأيديولوجيا معينة، يفرز إعلامه الخاص الذي يعكس هذه الأيديولوجيا وهذه القيم ويتمثلها ويعبر عنها. يقول هاربرت غانس أنه إذا انطوت الأخبار على قيم ما فإنها تنطوي على الأيديولوجية، ومعنى ذلك أن القيم الإخبارية هي عبارة عن قيم موافقة للأيديولوجية السائدة في المجتمع في أغلب الأحوال. الحدث في ولكي يصبح مستوى الخبر ليذاع أو ينشر عبر وسائل الإعلام يجب أن يتضمن قيمه الأيديولوجية والفكرية، (حلاوة، 2018، ص 133)،

ومن الواضح أن وسائل الإعلام على العموم والقنوات التلفزيونية الخاصة في البلدان العربية محكومة بأيديولوجيا السلطة باعتبارها المحرك للخيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعتبر العلاقة بين مؤسسات الإعلام والحكومة علاقة مصلحة ذاتية مشتركة، وإن لم تكن علاقة متكافئة تمامًا. والحكومة هي التي تضع القانون وتتحكم في مصدر للمعلومات الحيوية لوسائل الإعلام،يتم التحكم في آليات التنظيم بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الحكومة. ومع ذلك، فإن وصول وسائل الإعلام إلى الجمهور (المواطنين) يعني أن الحكومة غالبًا ما تريد استخدام وسائل الإعلام لنشر السياسة، ولتعزيز المبادرات، ونشر المعلومات في المجال العام، واختبار ردود الفعل على القوانين الجديدة المحتملة ، والأهم من ذلك كله تقديم في المجال العام نظرة إيجابية للعمل الحكومي."(BURTON, CRITICAL PERSPEVTIVES) .

إن ارتباط القطاع السمعي البصري الخاص بالنظام السياسي في الجزائر واضح للعيان بدليل أن بعض القنوات ظهرت خصيصا لمساندة الرئيس بوتفليقة أثناء ترشحه في استحقاقات 2014 على غرار قناة الوئام، كما تجدر ملاحظة التسامح الذي تبديه

السلطة السياسية إزاء بعض التجاوزات منها حالة التمركز بجمع أكثر من قناة في يد مالك واحد وهي حالة علي حداد الذي كان يجمع بين قناة الوئام السالفة الذكر وقناة Dzair TV قبل غلق هذه الأخيرة سنة 2021 يعني بعد سقوط نظام بوتفليقة والمتابعات القضائية التي طالت مالكها.

3. برامج الرأي قبل الحراك الشعبي:

تميزت القنوات التلفزيونية الخاصة في ظل نظام بوتفليقة بانفتاح غير مسبوق في طريقة عرض الأحداث والقضايا، حيث عرفت برامج الرأي رواجا وأصبحت تشكل علامة فارقة في الشبكات البرامجية لتلك القنوات، ومن الأمثلة عن تلك البرامج برنامج هنا الجزائر ثم برنامج"الجزائر هذا المساء" لصاحبه قادة بن عمار في قناة الشروق نيوز ، ونقاش المباشر ثم نقاش الجزائر لصاحبه ياسر لعرابي، ومع ذلك تبقى تلك البرامج برامج رأي مقيدة بحدود اتضح بشكل واضح أثناء فترة الحراك الشعبي أنها تخضع لسلسلة من الضغوطات والاعتبارات السياسية بشكل أساسي. حيث تميزت هذه البرامج أثناء فترة حكم بوتفليقة بانتقاء القضايا والمواضيع التي تم التطرق إليها بصفة عامة وعرض الأحداث الحالية بنوع من الرقابة الذاتية التي تتفادى انتقاد أعلى هرم السلطة. لا بد أن نشير إلى توقيف برنامج الجزائر هذا المساء لصاحبه قاده بن عمار لتجاوزه الخطوط الحمراء. حيث ظلت قضايا كثيرة ممنوعة من النقاش العام لاسيما ما ارتبط بالفساد على مستويات عليا في الدولة.

ولعل بورديو يقدم شرحا واضحا لنوع المواضيع التي يتطرق إليها التلفزيون المحكوم باعتبارات غير مهنية حيث يقدم الصحفيون فيه :" مواضيع لا تصدم أحدا، بلا مجازفة وتهم كل الناس لكن بشرط أن تأخذ شكلا لا يمس أي شيء ذو أهمية ويعطي بورديو تسمية لهذه الأشكال من العروض التي يقدمها التلفزيون أيضا " لعبة المنع عن طريق العرض" بمعنى أشياء يتم إخفاؤها عن طريق عرضها، بواسطة عرض شيء آخر غير ذلك الذي يجب عرضه، حيث كان يتم الحديث عن المترشحين وعن الانتخابات بدون عرض قضية كانت تختلج في نفوس كل الجزائريين وهو أن بوتفليقة لا يجب أن يكون

رئيسا للجزائر مرة أخرى مثلا أو أن الأوليغارشيا السياسية عاثت بالاقتصاد والسياسة فسادا.

طيلة سنوات كانت برامج الرأي في القنوات التلفزيونية الخاصة تبث نقاشات ساخنة حول الأوضاع السياسية والاقتصادية في شكل يعلن القطيعة مع نموذج التلفزيون الحكومي بتعبير آخر فإن برامج الرأي في القنوات التلفزيونية الخاصة حاولت الابتعاد عن نموذج التلفزيون الوطني بالانفتاح على الكثير من وجهات النظر ويظهر ذلك من خلال إعطاء الكلمة لشخصيات معارضة دون أن يتجاوز ذلك سقفا معينا في القنوات التي حصلت على اعتماد من الدولة.

كان يلعب مقدمو البرامج في هذه القنوات دور حارس بالبوابة بامتياز من خلال تدخلاتهم في تحوير مسار النقاش تماما كما يصفه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو:" الدور الذي يلعبه مقدم البرنامج. هذا الدور هو الذي يصدم مشاهدي التلفزيون دائما، يرى مشاهدو التلفزيون بوضوح أن مقدم البرنامج يقوم بتدخلات جبرية حاسمة، مقدم البرنامج هو الذي يفرض الموضوع، هو الذي يفرض الإشكالية. مقدم البرنامج يفرض احترام قواعد اللعبة، قواعد لعبة ذات أشكال متغيرة، كما يقوم مقدم البرنامج بتوزيع الأدوار على المتحدثين، يعطي الإشارات والتعليمات الهامة. وكذلك من خلال نبرة الحديث. يوزع مقدم البرنامج الوقت على المتحدثين، إنه يوزع حتى نبرة الحديث، حديث يلقي الاحترام والتقدير وحديث يواجه بالاستخفاف والازدراء، حديث يلقى الاهتمام والإصغاء وحديث يقال في عجالة ونفاد صبر،(بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، 1997، صفحة 71)،إن ملاحظة مثل هذه الآليات التي يعتمدهما مقدمو برامج الرأي شيء متعارف عليه.

يسعى التلفزيون إلى دفع الأمور نحو إضفاء طابع «الدراما» وذلك بمعنى مزدوج: إنه يضع في المشهد، في الصورة، واقعة أو حدثاً ثم يقوم بالمبالغة في أهميتها، في خطورتها وفي صفاتها الدرامية والتراجيدية. (بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، 2004) إنها الطريقة التي كان يتم بها عرض ومناقشة مواضيع مثيرة ولكنها في الحقيقة لا تتجاوز حدودا معينة، فلقد تناولت على سبيل المثال قضية " أصحاب الشكارة في البرلمان"، وقضية الضريبة على الأغنياء، وقضايا الحرقة وضعف التسيير.

ويذكرنا نموذج القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر بما أسماه ألتوسير بأجهزة الدولة الأيديولوجية تبدو الأيديولوجيا كآلية، والتي من خلالها تتم السيطرة على المجتمع وتساعد على إعادة الانتاج واستقرار علاقات الإنتاج، ولهذا فقد ميز ألتوسير بين مؤسسات الإكراه والقهر، والمؤسسات الأيديولوجية، وقد حدد ثلاثة معايير للتفرقة بين هذه المؤسسات: (أبو شهيوة، خلف، و خشيم، صفحة 42)

أولا: مؤسسات القهر تؤدي وظائف مرتبطة أساسا بالعنف والقهر، بينا المؤسسة الأيديولوجيا تؤدي وظائفها أساسا بالأيديولوجيا وثانيا بالعنف.

ثانيا: مؤسسات القهر لها خصوصية وهي الوحدة (الحكومة أو الإدارة، ووكالتها) بينما المؤسسات الأيديولوجية تتميز بالتعددية (المدارس والعائلة والكنيسة والأحزاب السياسية).

ثالثا: وأخيرا مؤسسات الإكراه والقهر تخص المجال العام، بينما المؤسسات الأيديولوجية تخص المجال الخاص، ولكن السؤال هو كيف يشكل المجال الخاص مؤسسات الدولة؟

حيث تظهر القنوات التلفزيونية على أنها أدوات أيديولوجية يتم بها تكريس الأيديولوجية المهيمنة ألا وهي أيديولوجية الدولة أو السلطة الحاكمة.

4. برامج الرأي أثناء الحراك الشعبي:

يمكن استنباط موقف القنوات الخاصة من الحراك الشعبي من العلاقة التي تربط وسائل الإعلام في مجملها مع السلطة السياسية ممثلة في نظام عبد العزيز بوتفليقة وذلك قبل ترشحه ومباشرة بعد ترشحه حيث نشرت الصحف بأغلبية ساحقة الصفحات الأولى لصالح هذه الفترة الخامسة المقبلة، باستثناء صحيفة ليبرتي اليومية، التي كانت تتصدر صورة الرئيس المريض والضعيف، وصحيفة El Watanالذي وصف الإعلان بـ "المخيف". حتى قبل إعلان الترشح، صحيفة الشروق اليومية الناطقة بالعربية جمهوره هو

الأكبر مع أكثر من 400 ... كان عنوانه: "بوتفليقة، رجل التوافق". أعلن مديرها العام علي فضيل ، في مقابلة في 13 شباط / فبراير ، عن دعمه الشخصي ودعم مجموعته الإعلامية (صحيفتان وقناتان تلفزيونيتان) لترشيح عبد العزيز بوتفليقة: "ضمن مجموعة الشروق، حيث صرح آنذاك" لم نجد أفضل من الرئيس بوتفليقة" ومن المؤكد أن هذا الموقف مرتبط كما هو حال المؤسسات الإعلامية بالتموقع الذي يسمح لها بالتواجد ويمنع عنها مضايقات النظام.وعندما بثت قنوات تلفزيونية خاصة، متبوعة بالتلفزيون العام، بعض صور الاحتجاجات في الساعة السادسة والنصف مساءً، زعموا أنهم كانوا "مئات المتظاهرين [الذين] يطالبون فخامته بإجراء إصلاحات عميقة"، دون الإشارة في أي وقت. - رفض الولاية الخامسة التي أعلنها المتظاهرون في عموم البلاد. هذا التشويه الجسيم للحقائق كان أضحوكة شبكات التواصل الاجتماعي، التي بثت العديد من مقاطع الفيديو الحية(Dziri, 2020)..

ومع تطور أحداث الحراك الشعبي أصبحت برامج الرأي فضاءات حقيقية للنقاش وجدت في ضعف النظام السياسي الذي بدأت تتهاوى جدرانه بداية بتسليم عبد العزيز بوتفليقة استقالته متنفسا لها، ويظهر ذلك على عدة مستويات أهمها تراجع صوت الموالاة التي كانت لا تفوت فرصة للثناء على الرئيس بوتفليقة ووصفه بالأب المجاهد والأب الروحي في فترة ما قبل الحراك الشعبي، التي حلت محلها إلى حد كبير شخصيات معارضة وشخصيات من النخب العلمية والسياسية ومحللون ذوو خلفيات عسكرية.

لقد كان للتغير السياسي الذي مس بأعلى هرم السلطة أثرا واضحا في فتح النقاشات على مواضيع جد حساسة لا سيما قضايا الفساد الاقتصادي وتدخل رجال المال في السياسة والتي أخذت حيزا كبيرا من الوقت والذي سيبقى شاهدا على فترة يكون فيها الإعلام دون ضغوطات سياسية.

تميزت فترة الحراك الشعبي بانتعاش البرامج السياسية حيث أن بعض القنوات كانت تبث أكثر من برنامج واحد للرأي على غرار قناة الشروق نيوز الإخبارية التي كانت تبث برنامج الجزائر هذا المساء و برنامج الحدث إلى جانب البرنامج الأسبوعي نقط على الحروف، ونفس الشيء بالنسبة لقنوات أخرى مثل قناة النهار والبلاد.

إن تراجع صوت المعارضة مع ضعف أطروحاتها وحججها كان أبرز ما ميز برامج الرأي في فترة الحراك الشعبي، إذ أصبح من غير الممكن أن تستمر تلك الأصوات لفترة أكثر أمام قوة الحراك الذي كان يرفض أي حلول تأتي من وجوه النظام وكذلك من يمثله من شخصيات الموالية لبوتفليقة.

5. برامج الرأي بعد الحراك الشعبي:

يظهر أن انعدام النقاشات السياسية في وسائل الإعلام هو خيار أقدمت عليه القنوات في المرحلة الحالية، وذلك "في ظل عدم ضبط القوانين المرتبطة بالسمعي البصري في البلاد، وبالتالي لا يمكن إثارة مشكل مجاني أو خلق أزمة قد توظفها بعض الجهات لتصفية حسابات مع قناة ما، موضّحًا في هذا الصدد أن هذا الأمر "حدث هذا كثيرًا في مرات سابقة من خلال العقوبات المعلنة وغير المعلنة." (ألترا جزائر ، 2022)

إن المتتبع لمعظم القنوات التلفزيونية الخاصة بعد الحراك الشعبي يلاحظ أن النقاش السياسي وبرامج الرأي أصبحت باهتة ويلاحظ فتورا في البرامج الحوارية وبرامج الرأي ويعزى الأمر إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة لمستقبل القنوات التلفزيونية في غياب ضمانات حقيقية لحرية الرأي، حيث أن فتح البلاطوهات لمختلف الفعاليات الحزبية والنخب السياسية والمجتمعية لا يكون دون مخاطرة بتجاوزات يمكن أن تحدث على المباشر والتي قد تضع هذه القنوات على المحك.

إن أغلب القنوات التلفزيونية الخاصة مازالت إلى غاية كتابة هذه الأسطر قنوات أجنبية في نظر القوانين الجزائرية، وبالتالي فإن مثل هذا الوضع لا يسهل عليها القيام بعملها وممارسة نشاطها الذي يحتاج إلى الاقتراب من مصادر الخبر ومن الشخصيات الوطنية التي يستلزم استضافتها والاتصال بها وجود بلاطوهات مرخصة من طرف الدولة على أرض الوطن، وبالتالي فإن البث من الخارج هو مرحلة مؤقتة تعيشها أغلب القنوات التلفزيونية الخاصة إلى غاية البت في هذا الوضع من قبل السلطة السياسية.

من جهة أخرى فإن غياب المواعيد الانتخابية الكبيرة لاسيما الرئاسيات تضاءلت معه حدة النقاشات المحتدمة في الفضاء العمومي لا سيما القنوات التلفزيونية الخاصة.

لاسيما أن التجربة القصيرة في هذا المجال توضح مدى الاستغلال الكبير لهذه الدعائم الثقيلة من أجل التموقع في الخارطة السياسية بهدف الظفر بأصوات انتخابية.

مازال القطاع السمعي البصري في الجزائر يمثل تحديا بالنسبة للسلطة التي تقع عليها مسؤولية تنظيم القطاع بشكل يضع الجزائر في صورة إيجابية لتطور حرية التعبير والرأي، كما تقع على القنوات التلفزيونية الخاصة مسؤولية إعادة تنظيم نفسها من الداخل لاسيما الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في عالم مليء بالتجاذبات السياسية الوطنية والدولية. حيث أن غياب الاحترافية والتحيز للمصالح الضيقة جعل هذه القنوات لا تحظى بالمصداقية التي كانت مطلوبة منها.

ومن الهيئات التي يناط به أن تلعب أدوارا كبيرة في المرحلة القادمة هي هيئة السمعي البصري التي لم يرض عملها على مدى سنوات الكثيرين إذ بقيت هيئة التنظيم السمعي البصري (ARAV) فارغة .أصبح أعضاؤها، الذين تم تعيينهم من قبل السلطة ، ملاحق لإضفاء الشرعية، واقتصروا على البث الدوري للبيانات الصحفية التي تعرب عن أسفها للتجاوزات الفظيعة " لأجهزة التلفزيون التجارية" كما يسميها البروفيسور مصطفاوي(Mostefaoui, 2019) .وتظهر سلطة الضبط السمعي البصري على أنها مؤسسة غير مستقلة، يعين أعضاؤها بمرسوم رئاسي واعتماداتها من الميزانية العامة للدولة، ولم يكن آداؤها مقنعا في كل المراحل التي مرت عليها القنوات التلفزيونية الخاصة.

تمتلك القنوات التلفوزيونية الخاصة من التجربة والتراكم في الخبرة ما يجعلها تواصل السير في طريق إثبات هويتها الجزائرية وكفاءة طواقمها الصحفية والتقنية ورغم العقبات الكثيرة التي تعترض طريقها لا سيما العائق الاقتصادي بالنسبة لبعض القنوات فإنها تبقى ضرورية الحضور في عالم التكنولوجيا والبث الفضائي لأن

4. خاتمة:

إن تطور القنوات التلفزيونية الخاصة وتطور برامج الرأي فيها محكوم بالتحوّلات الحاصلة في الواقع السياسي، وفي انتظار أن يصبح محكوما بالقوانين والأخلاقيات يبقى الفضاء السمعي البصري يفتقد إلى واحدة من أهم مظاهر انتعاشه وهي الحرية التي تقترن بالمسؤولية المهنية لنقل صورة صادقة وحيادية عن الحياة العامة.

يمكننا استنتاج بعض معالم الهيمنة الأيديولوجية للسلطة السياسية في برامج الرأي من خلال الحدود التي تفرضها السياقات المتعلقة بالأحداث وتطور الواقع السياسي الذي تتساير معه برامج الرأي إلى حد بعيد حيث اختلفت نوع القضايا ونبرة النقاش بشكل واضح في الفترة التي سبقت حراك 22 فيفري والفترة التي تخللته والفترة التي أعقبته مما عكس مشهدا سمعيا بصريا يتواءم مع المحدد السياسي بشكل حاسم.

ورغم أن هذه العلاقة موجودة بشكل متفاوت في كل دول العالم إلا أن ذلك لا يمنعنا من الأمل في واقع أكثر وضوحا تتشكل معالمه في إطار قانوني بحت يتم فيه فصل السلطة الرابعة عن كل سلطة أخرى تحد من حريتها في تقديم خدمة عمومية موضوعية ومسؤولة، في إطار ديمقراطي تزدهر فيه حرية التعبير.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. حسن علي الشجيري سهام. (2015). *أنسنة الإعلام جدلية التأثير والتغيير*. قسنطينة: AlphaDoc.
2. BURTON, G. (CRITICAL PERSPEVTIVES). *MEDIA ET SOCIETY*. New York: Mc Graw Hill.
3. السيد الغضبان. (2010). *الفضائيات العربية ما لها وماعليها*. القاهرة.
4. بيار بورديو. (1997). *التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول*. (درويش الحلوجي، المترجمون)دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية.
5. بيار بورديو. (2004). *التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول*. (درويش الحلوجي، المترجمون) دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية.
6. خالد بن سليمان القوسي. (2016). *خالد بن سليمان القوسي: السلطة الرمزية في الخطاب السياسي العربي العاصر*. القاهرة: مكتبة الزهراء.
7. محمد عبد الكافي. (2006). *القنوات العربية المتخصصة*. تونس: اتحاد إذاعات الدول العربية.

الأطروحات:

1. ليلى عي علي حلاوة. (2018). *علاقة الأطر الأيديولوجية للمواقع الإلكترونية والصخفية المصرية بعناصر بنية خطاب الاستشارات الاجتماعية*. (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، المحرر) القاهرة: غير منشورة.

المقالات:

2. Dris, C. (2014). LES MÉDIAS EN ALGÉRIE : UN ESPACE EN MUTATION. *ESKA*, p. /3 N° 221 | pages 65 à 75.
3. Dziri, H. (2020). *Hirak en Algérie.* La Fabrique Éditions. Récupéré sur .https://www-cairn-info.sndl1.arn.dz/hirak-en-algerie
4. *EL WATAN*. (2021, AOUT 23). Retrieved from EL WATAN: https://www.elwatan.com/edition/actualite/media-el-djazairia-one-fermee-definitivement-el-bilad-une-semaine-23-08-2021
5. l'homme, l. a. (2012, Avril). *Réforme politique ou verrouillage supplémentaire de la société civile du champs politique " une analyse critique".*

6. Mostefaoui, B. (2019). JEUX DE POUVOIR DANS LA GOUVERNANCE DES MÉDIAS EN ALGÉRIE AU PRISME DU MOUVEMENT POPULAIRE DU 22 FÉVRIER 2019. *revue-naqd*(N° 37 |), p. pages 13 à 50.

7. Moustefaoui, B. (2019). JEUX DE POUVOIR DANS LA GOUVERNANCE DES MÉDIAS EN ALGÉRIEAU PRISME DU MOUVEMENT POPULAIRE DU 22 FÉVRIER 2019. *SARL NAQD*, p. pages 13 à 50.

8. *ألترا جزائر* . (19 مارس، 2022). تاريخ الاسترداد جانفي، 2022، من ألترا جزائر: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

9. *الشروق*. (12 10، 2015). تم الاسترداد من الشروق أونلاين: https://www.echoroukonline.com

10. بوعجيمي جمال . (2014). *Informaion, responsabilité médiatique et chaines off shores: La particularité du payasage médiatique algérien.* الجزائر: المجلة الجزائرية للاتصال.